جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	زيد غسان محمد				
أسم المشرف	أ.م.د. إبراهيم احمد جركس				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	أثر المخاطرة والعائد في كفاية رأس المال المصرفي باستخدام أنموذج تسعير الموجودات الرأسمالية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة)				
السنة	٢٠٠٧				
اللغة	العربية				
الخلاصة	تعد كفاية رأس المال من ابرز الموضوعات التي تهتم بها إدارة المصارف والأجهزة الرقابية والإشرافية في العالم، لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في إدارة المصرف وحمايته. وبصورة عامة قد اتسمت الأوضاع الاقتصادية والمالية في القرن العشرين بعدم الاستقرار بسبب الكثير من الأزمات ، فانعكست أثارها التي تعرف بالمخاطر النظامية على العمل المصرفي ، وتباينت مؤشرات كفاية رأس المال لتلك المصارف، وبدأنا نشاهد عدداً من المصارف المعسرة ، وقد تسببت بعض حالات الخسارة، إلى انهيار عدد من المصارف وإفلاسها ، وشاهدنا أكثر من ذلك فأنهار النظام المالي عبر النظام المصرفي إلى عدد كبير من الدول كما حدث مع عدد من الدول الآسيوية في التسعينيات من القرن الماضي، لذلك هدف البحث إلى اختبار تأثر مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي بمؤشرات العائد والمخاطرة المصرفية، وتم استخدام نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية الذي قدم طريقة فعالة لقياس العلاقة بين المخاطرة والعائد ، ولتحقيق ذلك الهدف اختار الباحث عينة تتكون من أربعة مصارف أهلية وهي: (الشرق الأوسط ، بغداد ، الائتمان ، التجاري العراقي) للمدة (١٩٩٩ – ٢٠٠٥) ، وبعد تحليل البيانات التي حصل عليها الباحث من المصارف عينة البحث ، توصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي استنبطت من واقع الإطار النظري والتحليلي ، التي يمكن أن تطور تطبيق معايير كفاية رأس المال ، وان تنهض بإمكانات المصارف العراقية وقدرتها ، لمواكبة حالة التطور.				

<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المالية / مصارف</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">سمير عبد شمخي</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">د. حمزه فائق وهيب الزبيدي</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="2">دكتوراه</td><td></td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">مستلزمات تطبيق الصيرفة الأسلامية واثارها لدى المصارف التقليدية بحث تطبيقي</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠٠٧</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">يتزايد تعامل المصارف التقليدية العربية والأجنبية بمنتجات الصيرفة الأسلامية يوما" بعد يوم رغبة" منها بالتنافس مع المصارف الأسلامية او كسب شريحه واسعة من المدخرين و المستثمرين الذين لا يرغبون التعامل بالمعاملات الربوية ، وكذلك اعتماد بعض البلدان كالسودان وأيران النظام المصرفي الأسلامي في اجهزتها المصرفية ، وذلك بعد ما وجدت تلك المصارف نسب النمو العالية للمصارف الأسلامية في السنين الماضية وخصوصا" في دول الخليج العربي التي فيها شريحة واسعة تسعى للتعامل مع المصارف على وفق الشريعة الأسلامية السمحاء ، كذلك بوادرنجاح تطبيقها في المراحل الاولى من نشوء هذه التجربة في أوربا ، لذا فكرت تلك المصارف التقليدية بفتح فروع أسلامية تابعة لها تقدم خدمات الصيرفة الأسلامية أو فتح نوافذ أسلامية داخل الفرع او المصرف التقليدي أو فتح صناديق أستثمار أسلامية مع صناديق الأستثمار التقليدية الموجوده عندها مسبقا" لابل تعدى هذا الأمر الى التفكير والتخطيط للتحول بشكل تام الى مصرف أسلامي بعد أن وجدت أرتفاع نسب الأقبال على تلك المنتجات وهنالك العديد من التجارب والأمثله لتلك المصارف .

ومن هنا تأتي أهمية ما نقوم به خلال هذا البحث المتواضع من أستعراض لهذه المداخل المتعددة وإخضاعها للمراجعة والتقويم بهدف التعرف على ما صاحبها من تحديات ومصاعب ليمكن تذليلها في المرحلة القادمة حتى تأتى العملية التطويرية المنشودة في مكانها وزمانها الصحيحين. ولتكون هذه الدراسة بمثابة قاعدة بيانات يستفاد منها أي مصرف عراقي تقليدي عند رغبته في تطبيق الصيرفة الأسلامية في أحد فروعه .</td></tr>
</table>

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	سنان كامل جابر				
أسم المشرف	أ.م.د. *إحسان دهش جلاب*				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير	دكتوراه			
عنوان البحث	استخدام أنموذج ثنائي الحدين في تسعير الخيارات وستراتيجية التألق straddle في تحويط المحفظة بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية				
السنة	٢٠٠٧				
اللغة	العربية				
الخلاصة	تحظى بأهمية كبيرة في البلدان المتقدمة. منذ التغيير المستمر في البيئة المالية والاستثمارية مما أدى إلى البحث عن أدوات مالية جديدة ذات سعر أقل ومخاطر منخفضة وعائد مرتفع. تحتوي الهندسة المالية على العديد من المجموعات المتعددة من هذه الأدوات المالية الجديدة ، أحدها هو الخيار الذي يعتبر كبير أداة مالية. تقدم الخيارات العديد من المزايا للمتداولين ، أهمها التحوط من مخاطر هبوط أسعار الأصول ، بالإضافة إلى استخدامها كأداة في المضاربة باستخدام مبالغ قليلة للتداول في الأسواق المالية. بسبب ما تقدم ، تقدم هذه الدراسة ، بالاعتماد على فترة واحدة ، وفترة ثنائية ، ونموذج متعدد الحدين مقابل مشكلة زيادة تعرض الاستثمار في البنوك العراقية لمخاطر بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي أدى إلى آثار سلبية على الاستثمار وبسبب عدم استخدام ميزة التحوط التي تقلل من هذه المخاطر. بمعنى آخر ، تقليل العقبات التي تواجه الأشخاص الذين يرغبون في الاحتفاظ بالخيارات في المستقبل وتشجيعهم على استخدام الخيارات وشرح منهجيتها وقدرتها الأفضل للاستثمار. وشملت العينة أحد عشر مصرفاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية ، والتي حافظت على استخدامات كبيرة خلال فترة الدراسة ، وكانت البنوك رائدة في هذا المجال. وقسمت فترة الدراسة إلى ٥ فترات (٦ أشهر لكل منها) بالاعتماد على التقارير السنوية والشهرية لسوق العراق للأوراق المالية في (٢٠٠٤/١٠ - ٢٠٠٧/٣). تسعير الخيارات التي يتم إجراؤها باستخدام نموذج ذي الحدين وإستراتيجية Straddle. خلصت الدراسة إلى أن استخدام إستراتيجية Straddle لخيارات الشراء يوفر حماية كبيرة للمحفظة ضد الخسائر المحتملة العالية ، كما أن التحوط باستخدام				

	إستراتيجية التباين لخيارات الشراء أدى إلى ارتفاع معدلات العائد.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**علي شاكر محمود شهاب**			
أسم المشرف	**د. نهـاد عبـد الكريـم العبيـدي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**الدور التنظيمي الرقابي للبنك المركزي العراقـي للمدة ١٩٩٨ ــ ٢٠٠٥**			
السنة	**٢٠٠٧**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**السيطرة على عمليات الائتمان من خلال ما يسمى (السياسة النقدية) من موضوع احتل أهمية كبيرة في الدول المتقدمة مثل العراق خاصة ، وذلك لأن هذه الدول تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق معدلات تنمية عالية من خلال الحفاظ على الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تنظيم تدفق النقد والائتمان بما يتناسب مع حجم التعامل لتجنب أي تضخم أو ضغوط انكماشية قد تكون عقبة للاقتصاد بشكل عام وعملية التنمية بشكل خاص.** **تمارس هذه البلدان مثل العراق استخدام أدوات أو وسائل مراقبة الجودة ، وهذه الأدوات مصممة لتوجيه الائتمان نحو قسم معين ، لكن مجموعة التغييرات الاقتصادية شكلت تأثيرًا كبيرًا على الدول المتقدمة مما جعلها تتخلى عن أدوات الجودة والرجوع إلى أدوات الكمية منذ بداية تسعون عقدًا من القرن الماضي ، كان هذا الاتجاه نحو أدوات الكمية مع الانتهاء من تجربة الاقتصاد الموجه التي انتشرت في جميع البلدان المتقدمة عبر العقود التي سبقت تسعين عقدًا في القرن الماضي ، ومباشرة نحو اقتصاد السوق الذي تسيطر عليه قوة (العرض والطلب) لذلك السلطة النقدية ملزمة باتخاذ موقف جاد تجاه هذا التحول من جانب وأن تكون مع توجيه سلطة النقد في البلدان المتقدمة من الجانب الآخر.** **وهذا واضح في الدول المتقدمة والعراق خاصة في تحرير النقد والمبادلات بدات اهمية كبيرة في تحديد السياسة النقدية المتمثلة في استخدام ادوات التحكم الكمي على الائتمان ابتداء من المفاهيم والاسس الملائمة مع متطلبات الاتجاه الجديد وحسب الاقتصادي. الاتجاهات التي ظهرت خلال كل مرحلة.**			

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	نبراس جاسم كاظم				
أسم المشرف	د. حمزة فائق وهيب الزبيدي				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	مسؤولية الجهاز المصرفي العراقي في مكافحة غسيل الاموال - دراسة تطبيقية في المصارف العراقية				
السنة	٢٠٠٧				
اللغة	العربية				
الخلاصة	تعد ظاهرة غسيل الاموال من جرائم العصر التي سخرت التقنيات المصرفية الحديثة لخدمة اغراضها غير المشروعة ، وتأثيرها غير محدد بجانب معين من جوانب الحياة أو بيئة محددة ، إذ يمتد الى الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاخلاقية ، كما تمتاز بأنها سريعة الانتشار بين اقتصاديات الدول . ولهذا فهي آفة عالمية تهدد شعوب العالم ، مما اقتضى ان تكون مكافحتها مسؤولية مشتركة تنفذ بجهود محلية وأقليمية ، تتخذ ثمارها شكل اتفاقيات وتوصيات ومؤتمرات وندوات واجراءات وتشريعات حازمة ، من اجل كشف هذه الجرائم وفاعليها والمتعاونين في تنفيذها ، وتجفيف مصادرها ومحاصرة قنواتها وتطويقها سعياً للقضاء عليها. وتمثل المؤسسات المالية عموماً ، والمصارف بوجه خاص ، البيئات أو المجالات الاكثر استغلالاً من قبل غاسلي الاموال في تحقيق أهدافهم ، لما تنتجه قواعد السرية المراعاة فيها واتساع نشاطاتها مجالاً خصباً لامرار وازدهار هذه الظاهرة. ولما كان العراق - وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ - ساحة متوقعة بل مؤكدة لاستقطاب وتمرير عمليات غسيل الاموال ، بفعل الانفتاح وتردي الوضع الامني وضعف الاجراءات الرسمية ، وقلة الخبرات المصرفية المانعة من وقوع جرائم غسيل الاموال ، اصدرت الدولة سلسلة من القوانين ، وفي مقدمتها قانون مكافحة غسيل الاموال الذي جسد الاستراتيجية العراقية بهذا الشأن ، المتأثرة بالمبادئ والاجراءات والسياقات الدولية والاقليمية الموضوعة لغرض التصدي لهذه الجرائم ومكافحتها. إن هذا البحث يتناول مسؤولية الجهاز المصرفي العراقي في مكافحة غسيل الاموال ، وتحديداً البنك المركزي ، كونه يمثل قائد الجهد الوطني في المكافحة وأحد				

الادوات المهمة في تخطيط السياسات وبرامج التنمية الشاملة وتنفيذها وادارة الموارد والرقابة والاشراف على المصارف العاملة في العراق .	